تنمية الانتاج الزراعى

للمهندس الزراعي بطرس باسيلي*

تجيء تنمية الانتاج الزراعى عن طريقين : أفقيا بتوسيع رقعة الأرض التى تزرع ، ورأسيا برفع غلة الفدان . والأمران واجب الأخذ بهما ، بل بذل كل كل المستطاع فى تنفيذهما ، مراعاة لازدياد السكان عندنا ازدياداً عاجلا ، ولحاجتنا إلى رفع مستوى المعيشة .

توسيع رقعة الأرض الزراعية :

وتوسيع رقعة الأرض الزراعية هو كسب فى رأس مال البلاد غير القابل للنقل ، فرءوس الأموال التى تستغل فى الصناعة والتجارة لا يتعذر نقلها من وطن إلى آخر بنقل المصنع أو المتجر ، وليس هذا حال المزرعة ، فهى ثابتة للأجيال المتتالية . ولهذا يجب عدم الضن بالمال والجهد الذى يبذل فى سبيل التوسع الزراعى . وليست المساحة التى نزرعها إلا جزءاً ضئيلا لا يتعدى $\frac{1}{32}$ من مساحة أرض الوطن .

والماء هو الذى يحدّ من توسعنا الزراعى . وقد أقر المجلس الدائم لتنمية الانتاج — فى حدود مواردنا الحالية من الماء — استصلاح مساحة ٣٢٧ ألف فدان من الأرض البائرة ، ووضع برنامج لإجراء ذلك فى غضون السنوات الثلاث القادمة ومن هذه المساحة نحو ١٠٥ الف فدان فى شمال الدلتا ، ونحو ٦٠ الف فدان فى الفيوم ، ومثل هذا القدر على امتداد ترعة النوبارية ، و٥٠ الف فدان شرقى قنال السويس و٢٧ الف فدان بالواحات ، و٢٠ الف فدان بمريوط وغربى مديرية البحيرة على ترعة أبيس ، و٤ آلاف فدان بالخطاطبة على امتداد مصرف المحيط وسيتم إلى جانب ذلك اتمام تحويل حياض مركز أبنوب إلى الرى الدائم فى مساحة ٣١ الف فدان .

---

* نشرت فى عدد أبريل سنة ١٩٥٣ من الأهرام الاقتصادى .

الأرض الطيبة لنـــا ...

وقد درست وســـائل زيادة موارد المياه اللازمة للزراعة ، ووضع برنامج لتنفيذها فى غضون نصف القرن . والاعتقاد السائد أن مساحة الأرض الزراعية عندنا إذا ما تمت هذه المشروعات تصل إلى عشرة ملايين من الأفدنة .

ولم يهمل أمر الصحراوات ، لهذا تجرى البحوث فى الإفادة من المياه الجوفية والأمطار ، وزراعة المنطقة الساحلية بالفواكه ، وإنشـــاء مراعى الماشية فى داخلية الصحراء .

رفع غلة الفدان :

وقد يكون رفع غلة الفدان أسرع أثراً وأقل كلفة من توسيع رقعة الأرض . فاننا إذا راجعنا متوسطات غلة الحاصلات لدى الزراع نرى تباينا واضحا لا يرجع فى كثير من الحالات إلى طبيعة الأرض ، بقدر ما يرجع إلى عناية الزراع بخدمتها وخدمة المحصول الذى يزرع فيها . ونرى الممتازين من الزراع تبلغ الغلة لديهم نحو ضعف المتوسط العام للقطر ، كما أن المتوسط العام قد هبط بصفة عامة عما كان عليه فى سنوات سابقة ، كما يستدل من أرقام الجدول المنشور فيما بعد :

بيان عن متوسط محصول الفدان من الحاصلات المختلفة وتطوراته

الحاصلات الرئيسية	الوحدة	١٩١١ ١٩١٥	١٩٣٥ ١٩٣٩	١٩٤٠ ١٩٤٤	١٩٤٥ ١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	اقصى متوسط	
									السنة	المتوسط
قمح	اردب	٤ر٨١	٥ر٩٠	٤ر٨٩	٤ر٨٢	٤ر٩٥	٥ر٣٩	٥ر١٨	١٩٣٩	٦ر١٤
شعير	»	٥ر٥٥	٧ر٢٩	٦ر٦٣	٦ر١٩	٦ر٤٩	٧ر٠٢	٧ر١٩	١٩٣٩	٧ر٦٧
فول	»	٤ر٧٦	٤ر٨٥	٤ر٩٥	٤ر٨٢	٣ر٥٩	٤ر٦٧	٤ر٥٣	١٩١٣	٥ر٥٣
حلبه	»	٣ر٤٣	٣ر٦٢	٣ر٨٢	٣ر٨٧	٣ر٤٦	٣ر٨٣	٤ر٠٢	١٩٤١	٤ر٠٩
عدس	»	٣ر٩٦	٤ر٣٤	٤ر٥٥	٤ر١٤	٣ر٩٣	٣ر٨٩	٣ر٤٥	١٩٤٠	٤ر٨٠
بصل	قنطار	١٥٣	١٥٨	١٥٣	١٥٣	١٢٦	١٥١	١٤٤	١٩٣٩	١٧١
قطن (شعر)	»	٤ر١٧	٥ر٢١	٥ر٣٥	٥ر٣٦	٤ر٣٠	٤ر٠٨	—	١٩٤٨	٦ر١٧
قصب	»	٦٣٨	٧٦٠	٦٣٧	٦١٣	٦٩١	٧٢٧	—	١٩٣٤	٧٨٧
ذرة شامية نيلية	اردب	٦ر٨٩	٧ر٤٥	٥ر٨٠	٦ر٢٧	٦ر٤٢	٦ر١٢	٦ر٣٠	١٩٣٥	٧ر٦٧
ذرة رفيعة صيفية	»	٩ر٥٧	١٠ر٤٦	٨ر٤٦	٧ر٨٧	٨ر٠٤	٩ر٠٨	٩ر٠٣	١٩٣٥	١١ر٥٧
أرز صيني	ضربة	١ر٢٣	١ر٦٦	١ر٣٦	١ر٦٩	١ر٩٠	١ر٣٦	١ر٤٨	١٩٥٠	١ر٩٠

تحسين الصرف :

وفى مقدمة أسباب نقص الغلة فى كثير من الأراضى رداءة حالة الصرف . وقد أقر المجلس الدائم لتنمية الإنتاج مشروعات لتحسين الصرف فى ٢٠٧ الف فدان منها ١٤٠ الف فدان فى شرق مديرية المنوفية و٦٧الف فدان غرب مديرية البحيرة.

ورغم ما صرف من المال فى المشروعات العامة لإنشاء المصارف ، فان أراضى واسعة لم تنتفع بها ، لتقصير بعض الزراع فى انشاء المصارف الفرعية التى تصل أرضهم بالمصارف العامة . وقد استدعى ذلك أن تسن الحكومة عام ١٩٤٩ تشريعا يبيح لها إنشاء المصارف الفرعية على نفقة المنتفعين بها . وقد كانت الصعوبة فى الجهات التى تنتشر فيها الملكيات الصغيرة اقتطاع مساحات من هذه الملكيات للمصارف المكشوفة ، ولكن هذه الصعوبة تلاشت بعد أن أنشئت مصارف مغطاة لا تقتطع شيئا من الأرض ، وقد جربت هذه المصارف فى المنوفية والقليوبية وجهات أخرى ، وتبينت فائدتها فى ارتفاع غلة نحو الخمسين الف فدان التى عممت فيها هذه المصارف . ولما كان جهد الحكومة فى إنشاء المصارف الفرعية تحد منه اعتمادات الميزانية ، وكان من المصلحة العامة عدم التباطؤ فى تعميم ذلك ، وجب التفكير فى إنشاء شركات تكل اليها الحكومة تنفيذ ما تعهد به اليها من ذلك مقابل ضمان تحصيل النفقات وفوائدها من المنتفعين تبعا للتشريع الموضوع لذلك ، أو وضع تشريع جديد يلزم الزراع بانشاء هذه المصارف إذا ما وجهوا إلى ذلك ، وتفرض عليهم الجزاءات إذا ما قصروا ، فان مصلحة المجموع فى زيادة الانتاج الزراعى تستدعى ذلك .

تعميم آبار الرى :

ويقضى تنظيم الرى بإطلاق المياه فى الترع أياما معدودة ، وحبسه عنها فى أيام أخرى ، بما يعرف بالمناوبات ، كما تمنع المياه عنها مدة طويلة أثناء الشتاء « السدة الشتوية » لإجراء عمليات تطهير الترع . وقد تتطلب الزروع المياه فى أوقات حبسها عنها ، كما أن المياه قد تكون شحيحة بصفة عامة فى بعض السنوات. لهذا وجب تعميم آبار الرى فى المناطق التى يصح فيها ذلك ، ليتوافر الرى منها عند تعذر الرى من الترع أو عدم كفايته ، وفى تعميم هذه الآبار فائدة خفض مستوى الماء الأرضى للمنطقة ، وهذا يفيد فى خصب التربة ، إلى جانب ما يترتب عليه من رفع غلة الفدان .

التسميد

ويترتب على توالى المزروعات ، وقصر فترات « الشراقى » التى تستعيد فيها التربة بعض ما استنفد من عناصر الغذاء التى تحملها ، وعلى وفرة الرى التى تفقد الأرض بعض هذه العناصر ، وعلى تأثير جو بلادنا الذى يؤدى إلى تحلل المواد العضوية التى فى الأرض وفقدها — يترتب على هذه العوامل أن الزراعة عندنا أحوج إلى التسميد مما هى فى بلاد كثيرة ، وأن التسميد العضوى لا غنى لنا عنه .

وهناك تقصير واضح فى كفاية حاجة الأرض من الأسمدة العضوية ، وذلك لعدم اتباع الأصول الفنية فى الاحتفاظ بهذا السماد ، واستعمال « الجله » فى الحريق والواجب أن نعنى بعلاج ذلك ، مع التوسع فى إعداد الأسمدة البلدية الصناعية من بقايا المزروعات .

والأسمدة الأزوتية هى أهم الأسمدة الكيميائية استعمالا لدينا . وقد نكون فى مقدمة البلاد الزراعية من ناحية المقادير التى تعطى منها للفدان ، غير أن التجارب الفنية أثبتت أننا فى حاجة إلى مضاعفة المقادير التى يسمد بها القطن والقمح والذرة الشامية . وقد حسب أحد الباحثين ما يترتب على ذلك من زيادة الدخل بعد استنزال أثمان ما يستعمل من الأسمدة ، فقدر هذه الزيادة على أساس أسعار هذا العام بما يتجاوز ستة ملايين ونصف مليون من الجنيهات فى العام .

تعميم التقاوى المنتقاة :

وتجرى البحوث فى تحسين تقاوى الحاصلات من نواحى جودة صفات المحصول الناتج منها ، وارتفاع غلته ، ومقاومته لبعض الآفات الزراعية . وقد أثمرت هذه البحوث فى إيجاد أصناف ممتازة لبعض الحاصلات ، وما زال المجال يتسع للتقدم بها والواجب أن تزاد الاعتمادات التى تخصص لذلك ، وتوضع السياسة التى تكفل تقدمها وتعميم الافادة بها . وقد عنى المجلس الدائم لتنمية الانتاج بهذا الموضوع عناية يشكر عليها .

مقاومة الآفات الزراعية :

وتقضى القوانين الحالية بإلزام الزراع بمقاومة الآفات الزراعية التى تنص عليها .

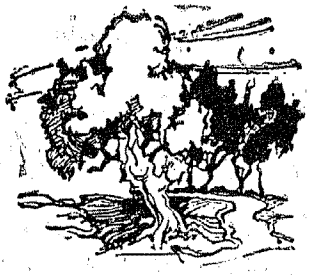

وتنظم وزارة الزراعة حملات لمقاومة البعض من هذه الأمراض ، والواجب يقضى بأن تكون هذه الحملات لجميع الأمراض الرئيسية، فى أهم مناطق زراعة الحاصلات التى تصاب بها ، وذلك إلى أن تنشأ الشركات التى تأخذ عن عاتق الحكومة هذه المهمة وإلى أن يعتاد الزراع العناية بمقاومة هذه الآفات .

وإزاء تعذر استيراد بعض المبيدات المستعملة فى مقاومة الآفات الزراعية فى بعض السنوات ، ورغبة فى تعميم استعمالها وخفض أسعارها ، يجدر بنا أن نعنى بإقامة المصانع لما يتيسر انتاجه منها فى بلادنا .

خدمة الأرض والمزروعات :

ولقد أتاحت البحوث الفنية والتجارب الزراعية السبيل إلى رفع خصب التربة وغلة الحاصلات التى تنتجها ، باتقان العمليات التى تجرى فى الخدمة ، ومراعاة أنسب مواعيد الزراعة والرى وما إلى ذلك .

وقد أنشأت وزارة الزراعة معاهد للأبحاث الزراعية . ولكن للأسف تركزت هذه المعاهد فى مصر ، واتبع فى تقسيمها اختلاف العلوم الزراعية ، لا اختلاف الحاصلات التى هى موضع بحث ، وواجب أن يكون لكل من حاصلاتنا الرئيسية معهد خاص ، يجمع مختلف الفنيين الذين تتناول بحوثهم هذا المحصول من الوجهات المختلفة ، ليزداد التعاون بينهم . وأن يقام هذا المعهد فى أهم مناطق إنتاج هذا المحصول ، لتزداد خبرة الفنيين بما يصادفه الزراع من مشكلات ، وينتفع الزراع بنتائج هذه البحوث انتفاعا أوفى ، لتتبعهم خطواتها وتنشوء الصلات بينهم وبين القائمين بها .